



حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم ٢٠١٢

يواجه العالم تحديات متعددة ومتشابكة تتراوح من آثار الأزمات المالية والاقتصادية المستمرت إلى أوجه الهشاشة في مواجهة تغيّر المناخ. وفي الوقت ذاته، يجب على العالم أن يلبي الاحتياجات الغذائية والتغذوية لسكانه الآخذ عددهم في التزايد. ويتيح قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فرصاً لزيادة الأمن الغذائي والتغذوي، والتخفيف من وطأة الفقر، وتوليد نمو اقتصادي، وكفالة تحسّن استخدام الموارد.

وفي عام ٢٠١٠، استهلك البشر نحو ١٢٨ مليون طن من الأسماك. وفي العقود الخمسة المنصرمة فاقت إمدادات العالم من الأغذية السمكية النمو السكاني العالمي، وتزوّد الأسماك الآن أكثر من ٤,٣ مليارات شخص بنحو ١٥ في المائة من متناولهم من البروتين الحيواني. وتشير تقديرات عام ٢٠١٠ إلى بلوغ معدل استهلاك الأسماك ذروة جديدة هي ١٨,٦ كيلوغراماً للشخص.

ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم نحو ١٧٢ مليون طن في عام ٢٠٢١، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على الأسماك، ومع كون تربية الأحياء المائية هي مصدر ذلك النمو. وستظل تربية الأحياء المائية أحد أسرع القطاعات المنتجة للأغذية الحيوانية نمواً.

وإضافة إلى ذلك، واصلت معدلات العمالة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الأولي تزايدها بسرعة أكبر من تزايد معدلات العمالة في قطاع الزراعة، بحيث وفّرت نحو ٥٥ مليون فرصة عمل. وإجمالاً، وبما يشمل الأنشطة الثانوية (من قبيل التصنيع

الرسائل الرئيسية

- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية هما مصدر حيوي من مصادر الغذاء والبروتين بالنسبة لمليارات من البشر على نطاق العالم، وهما يدعمان سبل معيشة أكثر من واحد بين كل عشرة أشخاص.
- ما زالت تربية الأحياء المائية أحد أسرع القطاعات المنتجة للغذاء نمواً.
- توجد حاجة متزايدة إلى التعاون الدولي من أجل تحقيق إدارة عالمية مستدامة لمصايد الأسماك ولصون التنوع البيولوجي.
- يشكل تعميم قضية المساواة بين الجنسين مكوناً أساسياً من مكونات التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي.
- تتيح تكنولوجيات وممارسات صيد الأسماك المنخفضة الأثر والمتسمة بكفاءة الوجود مجالاً للحفاظ على ربحية المصايد الطبيعية واستدامتها على المدى الطويل.
- يمكن أن تسهم مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، وما يرتبط بها من خطط عمل وخطوط توجيهية تقنية دولية، في تحقيق هدف إيجاد نظام عالمي مستدام للإنتاج الغذائي.

يونيو/حزيران ٢٠١٢

ISBN: 978-92-5-607225-2

ISSN: 1020-5519

٢١٧ صفحة

٢١٠ × ٢٩٧ ملم

يتوافر أيضاً باللغات:

الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية

فئتا المواضيع:

مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية

حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، وهو المطبوع الرئيسي الذي يصدر عن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمنظمة الأغذية والزراعة، يقدم استعراضاً عالمياً لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بما يشمل الاتجاهات والإحصاءات. وهو يسلط الضوء على القضايا التي تُناقش على نطاق العالم ويعرض سيناريوهات مستقبلية بهدف توفير أحدث رؤية ومنظورات عالمية بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

وما زال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (IUU) يشكل عقبة تقف في طريق تحقيق استدامة عمليات الصيد، لا سيما في البلدان النامية ذات القدرة التقنية المحدودة. بيد أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يبدو أنه يقل في بعض المناطق مع ظهور مفعول السياسات الموضوعة والتدابير المتخذة.

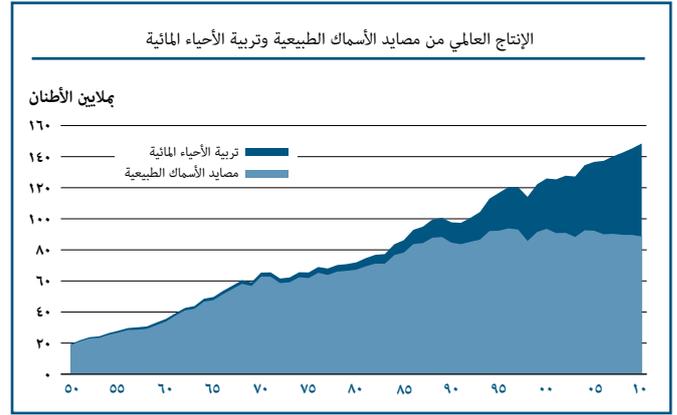
وقد حققت حوكمة تربية الأحياء المائية تقدماً باهراً حيثما تستخدم بلدان عديدة «أفضل ممارسات الإدارة». وتمثل الخطوط التوجيهية التقنية بشأن إصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١١ أداة هامة وتوفر توجيهها من أجل استحداث نظم موثوقة لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية، وتنظيمها وتنفيذها.

وفيما يتعلق بحالة الموارد السمكية البحرية، استمر تزايد نسبة الأرصد المستغلة استغلالاً مفرطاً، وإن يكن بمزيد من البطء، حيث كانت تمثل نحو ٣٠ في المائة من جميع الأرصد البحرية المقدرة في عام ٢٠٠٩. وثمة حاجة متزايدة إلى التعاون الدولي لتحسين إدارة مصائد الموارد البحرية المشتركة وللحفاظ على فوائد المصائد المستدامة. وتعزيز القدرة على إدارة مصائد الأسماك هو أمر أساسي في البلدان النامية من أجل تيسير وجود مصائد مستدامة، والحد من آثار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ودعم تنفيذ الصكوك العالمية.

ومع أن المرأة تمثل ٥٠ في المائة على الأقل من قوة العمل في مصائد الأسماك الداخلية وتقوم بتسويق ما يصل إلى ٦٠ في المائة من المأكولات البحرية في آسيا وغرب أفريقيا، فإن دورها كثيراً ما يُخس قيمته ويكون موضع تجاهل. وإضافة إلى العمل على بلوغ هدف الأمم المتحدة الإنمائي للألفية المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يمثل تعميم قضية المساواة بين الجنسين مكوناً أساسياً من مكونات التخفيف من وطأة الفقر، وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي، والتمكين من التنمية المستدامة لمصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية.

والصيادون ومستزعو الأسماك ومجتمعاتهم يكونون عرضة على وجه الخصوص للتأثر بالكوارث، ويحتاجون إلى التأهب للكوارث التي تحدث في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية تأهباً أفضل وإلى الاستجابة الفعالة لتلك الكوارث. وينبغي أن تعزز الاستجابات لحالات الطوارئ الأمن الغذائي والتغذوي من خلال إعادة التأهيل المستدامة لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وسبل المعيشة التي تعتمد عليه، مع استهداف النساء والفئات المهمشة الأخرى على وجه الخصوص، ومن خلال إنعاش ذلك القطاع وسبل المعيشة تلك على المدى الطويل.

وارتفاع أسعار الطاقة وتزايد الوعي بآثار الصيد على النظم الإيكولوجية يطرحان تحديات كبيرة بالنسبة لقدرة مصائد الأسماك على البقاء، لا سيما في البلدان النامية حيث كانت إمكانية الحصول على التكنولوجيات التي تتسم بكفاءة الطاقة، والترويج لتلك التكنولوجيات، محدودين. وتقتضي صناعات الصيد بيئة تمكّن من سرعة استخدام تكنولوجيات وممارسات صيد منخفضة الأثر وتتسم بكفاءة الوقود تتيح مجالاً للحفاظ على ربحية واستدامة المصائد الطبيعية على نطاق العالم على المدى الطويل.



والتعبئة) والمعالين، يدعم القطاع سبل معيشة نسبة تتراوح من ١٠ في المائة إلى ١٢ في المائة من سكان العالم.

وما زالت الأسماك والمنتجات السمكية من بين أكثر السلع الغذائية المتجر بها على نطاق العالم. وقد استأنفت التجارة العالمية في الأسماك والمنتجات السمكية، بعد انخفاضها في عام ٢٠٠٩، اتجاهها الصعودي نتيجة لاستدامة الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية، وسياسات تحرير التجارة، وعولمة النظم الغذائية، والابتكارات التكنولوجية. وتشير تقديرات عام ٢٠١١ إلى أن صادرات الأسماك والمنتجات السمكية تجاوزت قيمتها ١٢٥ مليار دولار أمريكي، مع تزايد متوسط الأسعار بنسبة تجاوزت ١٢ في المائة.

ومع ذلك فإن المساهمات الحيوية من قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في رفاه العالم وازدهاره ما زال يعوقها سوء الحوكمة والإدارة والممارسات.

ومن المرجح أن العقود المقبلة ستشهد تغيرات كبيرة في الاقتصادات والأسواق والموارد والسلوك الاجتماعي. وستؤدي انعكاسات تغير المناخ إلى زيادة عدم اليقين في قطاعات غذائية كثيرة، من بينها مصائد الأسماك. وباستطاعة مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، وما يرتبط بها من خطط عمل وخطوط توجيهية تقنية دولية، أن تساهم في تحقيق هدف وجود نظام عالمي مستدام للإنتاج الغذائي بتوفير وسيلة لإرساء التزام سياسي، وبنية للتمكين من تنفيذ الإجراءات التي تساهم في ذلك، وأساس لتقديم الدعم من أجل تعزيز القدرة في مجال الإدارة.

وباستطاعة تشجيع الصيد المستدام والاستزراع المستدام للأسماك أن يوفر حوافز لإشراف أوسع نطاقاً على النظم الإيكولوجية. وتشمل الآليات التمكنية اتباع نهج النظم الإيكولوجي في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع وجود نظم حيازة عادلة ورشيده.

وتستخدم مصائد الأسماك صغيرة النطاق أكثر من ٩٠ في المائة من صيادي العالم وتتسم بأهميتها للأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، والحيولة دون وجود الفقر. وقد أوصت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بوضع خطوط توجيهية طوعية دولية للإسهام في وضع السياسات، وتأمين مصائد الأسماك صغيرة النطاق، وتحقيق الفوائد.